

العنوان:	مشكلات تطبيق السعر المحايد بمصلحة الضرائب المصرية ومقترحات علاجها: دراسة اختبارية
المصدر:	مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية
الناشر:	جامعة بنها - كلية التجارة - قسم المحاسبة
المؤلف الرئيسي:	الجزيري، رفيق محمد حسن
مؤلفين آخرين:	عبدالعظيم، عبدالرحمن مصطفى، محمد، سالي أحمد السيد(م. مشارك)
المجلد/العدد:	ع1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2022
الشهر:	يونيو
الصفحات:	939 - 915
رقم MD:	1405475
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	خدمات الإدارة الضريبية، الحصيلة الضريبية، التحويل الدولي، السعر المحايد، مصر
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1405475

للاستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب أسلوب
الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

الجزيري، رفيق محمد حسن، عبدالعظيم، عبدالرحمن مصطفى، و محمد،
سالي أحمد السيد. (2022). مشكلات تطبيق السعر المحايد بمصلحة
الضرائب المصرية ومقترحات علاجها: دراسة اختبارية. مجلة الدراسات
والبحوث المحاسبية، ع1، 915 - 939. مسترجع من
<http://search.mandumah.com/Record/1405475>

إسلوب MLA

الجزيري، رفيق محمد حسن، عبدالرحمن مصطفى عبدالعظيم، و سالي
أحمد السيد محمد. "مشكلات تطبيق السعر المحايد بمصلحة الضرائب
المصرية ومقترحات علاجها: دراسة اختبارية." مجلة الدراسات والبحوث
المحاسبية 1 (2022): 915 - 939. مسترجع من
<http://search.mandumah.com/Record/1405475>

مشكلات تطبيق السعر المحايد بمصلحة الضرائب المصرية ومقترحات علاجها"دراسة اختبارية

سالي أحمد السيد محمد

عبد الرحمن مصطفى عبد العظيم

رفيق محمد حسن الجزيري

المدرس بقسم المحاسبة كلية التجارة

أستاذ متفرغ بقسم المحاسبة كلية

وإدارة الأعمال - جامعة حلوان

التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان

"مشكلات تطبيق السعر المحايد بمصلحة الضرائب المصرية ومقترحات علاجها" دراسة اختبارية

رفيق محمد حسن الجزيري^(١) عبد الرحمن مصطفى عبد العظيم^(٢) سالي أحمد السيد محمد^(٣)

الملخص:

استهدفت الدراسة توضيح الأهمية النسبية لدور السعر المحايد واثره على تحسين الحصيلة الضريبية لتحقيق أهداف الدولة حيث تمثل أحد أهم المصادر التي تعتمد عليها الأطراف ذات العلاقة بالشركات، ويمكن دمجها ضمن النظام المحاسبي الضريبي حتى يتحقق نوعاً من التوحيد والاتساق في تسعير المعاملات وأيضاً خلق نوع من الشفافية التي تلجأ لتحقيقه مصلحة الضرائب و من هنا سعت العديد من الجهات ومن أهمها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من إصدار العديد من الإرشادات التي تخص الشركات متعددة الجنسية ومن أهمها مبدأ الحياد الذي يحكم أسعار التحويل من وجهة النظر الضريبية، موضحة أن سعر التحويل فيما بين الأطراف ذات العلاقة يكون مقبولاً من طرف السلطة الضريبية فقط، عندما تستطيع الشركة متعددة الجنسية إثبات هذا السعر هو نفس السعر الذي يمكن عنده لطرفين غير ذوي العلاقة أن يؤديوا نفس العملية في ظل الظروف المشابهة ، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج منها: - يوجد للسعر المحايد دور معنوي ذو دلالة إحصائية لتفعيل وإرساء طريقة تحديد السعر المحايد الأكثر استخداماً من الوجهة الضريبية في المجتمع عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) يوجد للسعر المحايد دور معنوي ذو دلالة إحصائية لتفعيل وإرساء الطريقة الأكثر ملاءمة لتحديد السعر المحايد من الوجهة الضريبية في المجتمع عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تضمنت الدراسة عدداً من التوصيات منها الاطلاع على تجارب الدول الأخرى في ميدان تطبيق السعر المحايد، وجودة خدمات الإدارة الضريبية.

الكلمات المفتاحية: السعر المحايد، مصلحة الضرائب المصرية، سعر التحويل الدولي

(١) أستاذ متفرغ بقسم المحاسبة كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان.

(٢) المدرس بقسم المحاسبة كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان.

(٣) باحث.

Abstract:

The study aimed to clarify the relative importance of the role of the neutral price and its impact on improving the tax proceeds to achieve the goals of the state, as it represents one of the most important sources on which the parties related to companies depend, and it can be integrated within the tax accounting system to achieve a kind of uniformity and consistency in the pricing of transactions and also create a kind of transparency that The Tax Authority resorts to achieve this, and from here many agencies, the most important of which is the Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), have sought to issue many guidelines that pertain to multinational companies, the most important of which is the principle of neutrality that governs transfer prices from the tax point of view, explaining that the transfer price between the parties The related price is acceptable by the tax authority only, when the multinational company can prove this price is the same price at which two unrelated parties can perform the same operation under similar circumstances, and this study reached a number of results, including: - There is a neutral price A significant and statistically significant role for activating and establishing the method of determining the most used neutral price from the tax point of view in the community at the significance level ($\alpha \leq 0.05$)

The neutral price has a significant and statistically significant role to activate and establish the most appropriate method for determining the neutral price from the tax point of view in the community at the significance level ($\alpha \leq 0.05$).

The study included a number of recommendations, including reviewing the experiences of other countries in the field of applying the neutral price, the quality of tax administration services.

Key words: Neutral Price, Egyptian Tax Authority, International Transfer Price

مقدمة الدراسة:

تتجه المنظومة الضريبية في الآونة الأخيرة لاستيعاب مجموعة من المفاهيم والأهداف المختلفة والمتنوعة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي و الربط مع النظم الاقتصادية العالمية، ومن ثم يأتي النظام الضريبي المصري وفقا لما اتخذته الإدارة السياسية من إجراءات في تحقيق نقطة تفوق نحو استيعاب الإجراءات الإلكترونية في التعاملات الضريبية و المالية الحكومية، وأيضا تبني مفاهيم أخرى أكثر حداثة كتطبيق السعر المحايد للمعاملة .

وينظر للأخير بأنه تطوير لأسس القياس المحاسبي الضريبي شأنه في ذلك شأن ما شهدته بيئة الأعمال المالية من ظهور القيمة العادلة الأعلى قصور لأسس القياس التقليدية مثل (التكلفة التاريخية) لما ينعكس على ذلك من توافر معلومات محاسبية والتحقق من الواقع الاقتصادي؛ ومن ثم فإن السعر المحايد والذي تبناه النظام الضريبي المصري والذي تنظر له الدراسة بأنه يتفق مع القيمة العادلة فإنه يتطلب العديد من القواعد لإمكانية الاعتماد محمد، عيد سعيد. (٢٠٢٠)، ٣٨ - ٣٩

مشكلة البحث:

تم إجراء دراسة استكشافية من خلال مقابلات مع بعض العاملين بمصلحة الضرائب يوليو ٢٠٢٢ استخدمت عينة ٣٠ من العاملين و تم استطلاع فيما اذا كان العملاء يلاحظون أن السعر المحايد يؤثر على كل من مشكلة التهرب أو التجنب الضريبي والمناخ الجاذب للاستثمار والمقابلة كانت مفتوحة الأسئلة لجمع المعلومات حول آراء العاملين من خلال الأسئلة التالية :

جدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

الأسئلة	العينة	نسبة الموافقة	نسبة عدم الموافقة
هناك صعوبة قيام الأشخاص المرتبطة بتحديد السعر المحايد بدقة في ظل غياب قوى السوق؟	٣٠	١٠ (٠.٣٣)	٢٠ (٠.٦٦)
السعر المحايد؟ هو السعر الذي يتم بمقتضاه التعامل بين شخصين غير مرتبطين أو أكثر؟	٣٠	٢٨ (٠.٩٣)	٢ (٠.٠٧)
يعد هذا المبدأ أكثر الطرق التي يمكن الاعتماد عليها في الوقت الحالي	٣٠	١٠ (٠.٣٣)	٢٠ (٠.٦٦)
تعتبر طريقة السعر المحايد هي الطريقة المتعارف عليها دولياً	٣٠	١٠ (٠.٣٣)	٢٠ (٠.٦٦)
تحديد قيمة السعر المحايد وإجراء عملية مراجعة مستمرة لمعالجة أي تغيرات	٣٠	١٥ (٠.٥٠)	١٥ (٠.٥٠)

المصدر: من إعداد الباحثة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب إجابات العينة المبحوثة - قد استشر ١٠ من صعوبة قيام الأشخاص المرتبطة بتحديد السعر المحايد بدقة.

- نكر ٢٨ من العاملين تعريف سليم عن السعر المحايد .
- أن ١٠ من العاملين يشعرون أنها أكثر الطرق التي يمكن الاعتماد عليها في الوقت الحالي.
- نكر ١٠ من العاملين أن يمكنهم طريقة السعر المحايد هي الطريقة المتعارف عليها دولياً
- أوضح ١٥ من العاملين أن تحديد قيمة السعر المحايد وإجراء عملية مراجعة مستمرة لمعالجة أي تغيرات.

هذا وقد تم بلورة مشكلة البحث من خلال النقاط الآتية:

١. النتائج التي تم استخلاصها من الدراسات السابقة والتي تعتبر هي الركيزة الأساسية للبحث الحالي
٢. عدم توافر الأداة التي يمكنها مساعدة الفاحص الضريبي على التنبؤ المسبق بمدى تطبيق الشركات محل الفحص للسعر المحايد في تسعير منتجاتها وخدماتها بالشكل المنصوص عليه بالمادة رقم ٣٠ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.
٣. أن الفاحص الضريبي يقوم بتحديد السعر المحايد المشار إليها في المادة رقم ٣٠ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشكل تقليدي ولا يصلح على الإطلاق عند تطبيقه في حالات السلع غير المنظورة التي يصعب معها إجراء المقارنات التقليدية كما هو الحال عند تحديد السعر المحايد لحقوق المعرفة وبراءات الاختراع والتصميمات وحقوق الطباعة والنشر والطرق الفنية والمعادلات العلمية والبرامج والنظم الإلكترونية والدراسات والمؤلفات الموسيقية إلى آخر ذلك مما يستلزم معه وجوب وضرورة إعادة النظر في تطوير هذه الطرق.
٤. عدم توافر معلومات لدى الجهاز الضريبي عن أهم الدلائل التي تؤدي إلى دخول الشركات ذات العلاقة في نطاق عينة الفحص الضريبي بشكل عام وفحص السعر المحايد بشكل خاص.
٥. عدم حسم المشرع للخلاف الشديد الذي قد ينشأ بين الشركات والجهاز الضريبي والمتعلق بقياس مدى السعر المحايد عندما لا تطابق أسعار الشركة محل الفحص.
٦. الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحثون وذلك للوقوف على جميع جوانب المشكلة وتحديد جميع أركانها الأساسية من خلال المقابلات الشخصية مع عدد من شاغلي الإدارة العليا بعدد من الإدارات محل الدراسة.

بناءً على ما تقدم ، يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ماهي مشكلات تطبيق السعر المحايد بمصلحة الضرائب المصرية ومقترحات علاجها

أسئلة البحث:

التساؤل الرئيسي التالي: هل يؤثر تطبيق السعر المحايد عن تنفق مالي لمصلحة الضرائب؟

ويتفرع من هذا السؤال أسئلة فرعية أخرى:

- ما هي التحديات التي تواجه مستخدمي السعر المحايد من مأموري الضرائب؟

- ما هي الطريقة الأكثر استخداماً في تحديد السعر المحايد من الوجهة الضريبية؟
- ما هي إجراءات العمل على توحيد القواعد المحددة له من قبل الإدارة الضريبية؟
- ما هي جودة ومستوى المعلومات المحاسبية والضريبية المطلوبة؟
- ما هي وسائل التعرف على أثر اختلاف طريقة تحديد السعر المحايد على الحصيلة الضريبية
- ما مدى توافر تأثير المخاطر الائتمانية على إدارة الأرباح ؟

أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من النقاط التالية:

- إن المكتبة العربية تفقر إسهامات الباحثين في مجالات موضوع السعر المحايد في المحاسبة الضريبية ومن ثم القدرة التحصيلية لمصلحة الضرائب من ضريبة الدخل ، حيث لاحظت الباحثة من خلال نسبة الدراسات العربية المنخفضة في هذا المجال، وبالتالي فإن هذا البحث يأتي داعماً لغيره من الدراسات السابقة، ويضيف إليها دراسة متخصصة في تطبيق منهجية السعر المحايد في المحاسبة الضريبية
- تحقيق الربط بين المعلومات المحاسبية والمالية والضريبية من خلال توحيد اتباع السعر المحايد بين كلا من الممول والإدارة الضريبية ووفقاً لإجراءات تحقيق الموضوعية.
- أنه يأتي مساهمة للجهود والمشاريع المبذولة نحو تطوير خدمات الاتصالات ونظم تكنولوجيا المعلومات وتقديم الخدمات المبتكرة ومن ثم فقد يساهم في ترشيد وتوجيه تلك الجهود من أجل تحقيق التحول الرقمي لخدمات منظمات الأعمال حيث أصبح هذا التحول مفتاح النمو والبقاء على قيد الحياة بالنسبة للمنظمات.
- تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية السعر المحايد كمقياس موضوعي يمكن إتباعه كبديل للمستويات الغير موضوعية بالقيمة العادلة للقضايا الضريبية المتنوعة كالأدوات المالية وغيرها.
- حيث أنه لم يتوافر أساس موضوعي لنموذج خاص بالسعر المحايد الذي يتحقق من خلاله البعد عن الاجتهاد.

الأهمية العملية :

تتبع أهمية البحث من اعتبار سعر التحويل من أهم التحديات الضريبية التي تواجه الشركات متعددة الجنسية ومحاولتها للروج عن سطوة القانون والضريبة المحلية لذا ولتحقيق العدالة الضريبية استلزم الأمر وضع قيود ورقابة على العمليات التي تتم داخل هذه الشركات والعمل على عدم ضياع حقوق الدولة الضريبية

وبالنسبة للوضع في مصر، فقد تبنت الحكومة المصرية أخيراً إلى ضرورة وضع قواعد ملزمة، للسيطرة على المعاملات بين الأطراف المرتبطة وما يتعلق بها من مشاكل، لضمان حصولها على نصيبها العادل

من الضرائب، مع تزايد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بها. فنصت المادة رقم (٣٠) من قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥، على ضرورة تحدي الربح الخاضع للضريبة على أساس السعر المحايد. وأعطت الحق لرئيس مصلحة الضرائب في إبرام الاتفاقات مع أشخاص مرتبطة، لإتباع طريقة أو أكثر لتحديد ذلك السعر في صفقاتها

أهداف البحث:

حل مشاكل السعر المحايد بالنظام الضريبي المصري يتوقف على جودة ومستوى المعلومات المحاسبية والضريبية التي يوفرها النظام الضريبي السائد

تستهدف الباحثة من إعداد هذه الدراسة تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١. دراسة المشكلات التي تواجه مستخدمي السعر المحايد من مأموري الضرائب
٢. دراسة الطريقة الأكثر استخداماً في تحديد السعر المحايد من الوجهة الضريبية.
٣. دراسة العمل على توحيد الإجراءات والقواعد المحددة له من قبل الإدارة الضريبية
٤. دراسة تحديد جودة ومستوى المعلومات المحاسبية والضريبية التي يوفرها النظام الضريبي لتحديد السعر المحايد من الوجهة الضريبية.
٥. دراسة التعرف على أثر اختلاف طريقة تحديد السعر المحايد على الحصيلة الضريبية.

مصطلحات البحث:

المصطلح باللغة الإنجليزية	المصطلح باللغة العربية	المفهوم
neutral price	السعر المحايد	عرفت المادة (١) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ السعر المحايد بأنه: " السعر الذي يتم التعامل بمقتضاه بين أشخاص غير مرتبطة، ويتحدد وفقاً لقوى السوق وظروف التعامل"

الدراسات المرجعية:

١. دراسة محمد، عيد سعيد. (٢٠٢٠) بعنوان مفهوم السعر المحايد :
- هدف البحث إلى التعرف على مفهوم السعر المحايد في ضوء أحكام قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة (٢٠٠٥) وتعديلاته. وانقسم المقال إلى عدد من النقاط أوضحت الأولى أن اللائحة التنفيذية للقانون الصادر بقرار وزير المالية رقم (٩٩١) لسنة (٢٠٠٥) ودرج وصف لك منها وحددت طرق تحديد السعر المحايد، منها طريقة السعر الحر المقارن، وطريقة التكلفة الإجمالية مضافاً إليه هامش ربح، وطريقة سعر إعادة البيع، وطريقة تقسيم الأرباح، وطريقة هامش صافي ربح المعاملات. وأكدت الثانية على أن تطبيق السعر المحايد للمعاملات التي تتم بين الأشخاص المرتبطة سوف

يواجه اختلافاً في وجهات النظر بين مصلحة الضرائب والممولين في اختيار أي من طرق التطبيق وذلك لتمسك كل طرف في اختيار الأسلوب الذي يحقق له أكبر فائدة. واختتم المقال بالتأكيد على أن النزاعات الضريبية في شأن تطبيق السعر المحايد قد لا تتماثل لاختلاف شكل وطبيعة المعاملات بين الأشخاص المرتبطة، حيث أن بعضها قد يتعلق بتسعير تكلفة المنتجات والبعض الآخر قد يتعلق بأسعار البيع للمنتجات، خاصة عندما لا يكون للمنتج مثيل بالسوق المحلي يمكن الاسترشاد بسعره.

٢. دراسة محمد، حازم هاشم. (٢٠٢١) بعنوان دور طرق تسعير المعاملات في تعزيز تقييم أداء الوحدات الاقتصادية

هدف البحث إلى يهدف البحث إلى التعرف على طرق تطبيق التسعير التحويلي في مجموعة آلان لإنتاج الكوانتر كعينة البحث لتقييم أداء قسميها بشكل خاص والمصنع (كروب) بشكل عام من خلال مؤشر (ROI كمؤشر تقليدي وEVA مؤشر جديد) تتمثل مشكلة البحث في عدم الاهتمام بتطبيق طرق التسعير التحويلي من قبل الوحدات الاقتصادية في محافظة أربيل رغم أهميتها، لأن التطبيق المحدود للتسعير التحويلي في بعض الوحدات الاقتصادية قد لا يساعد في قياس أداء الوحدات الاقتصادية. اعتمد البحث على المنهج الاستنتاجي لتحديد مشكلة البحث، والمنهج التاريخي لمراجعة بعض الدراسات السابقة، ومنهج الدراسة العملية لتحديد الطريقة المناسبة عند تطبيق التسعير التحويلي، وتم اختيار الباحث "آلان كروب" لإنتاج كوانتر كعينة لبحثه لاختبار فرضيته، وذلك لإمكانية قياس التكاليف والإيرادات لكل قسم من أقسام العينة للنصف الأول من عام ٢٠٢١، وبالتالي إمكانية الاعتماد عليها لقياس مؤشر العائد على الاستثمار ومؤشر القيمة الاقتصادية المضافة كأداة لتقييم أداء القسم بشكل فردي والعينة بشكل عام. أشارت أهم نتائج الدراسة إلى إمكانية استخدام طرق مختلفة لتسعير التحويل لقياس أداء الأقسام في مصنع "آلان كروب" كعينة من البحث. وأهم توصيات البحث تدعو الأقسام المتعددة للوحدات الاقتصادية المحلية البيئية إلى اختيار طريقة من بين ثلاث طرق عند تطبيق التسعير التحويلي المناسب لطبيعة نشاطهم ومنتجاتهم بغرض تقييم الأداء..

٣. دراسة حماد، ياسمين طارق عبدالعال. (٢٠١٩) بعنوان أثر خصائص الوحدات الاقتصادية على متطلبات الأداء المهني للفاحص الضريبي لضبط مخاطر الفحص الضريبي.

حيث هدفت الدراسة إلى كشفت الدراسة عن أثر خصائص الوحدات الاقتصادية على متطلبات الأداء المهني للفاحص الضريبي لضبط مخاطر الفحص الضريبي، وذلك من خلال استعراض أثر حجم المنشأة على ضبط مخاطر الفحص الضريبي ومستويات الأداء المهني لمأموري الضرائب، وأثر هيكل الملكية على ضبط مخاطر الفحص الضريبي، من حيث أثر الشكل القانوني للمنشأة على ضبط مخاطر الفحص الضريبي، ودور السعر المحايد في ضبط الفحص الضريبي للشركات المرتبطة ومتعددة الجنسيات، وضبط مخاطر الفحص الضريبي لعمليات الاندماج والاستحواذ. كما

استعرضت أثر التخصص الصناعي على ضبط مخاطر الفحص الضريبي. وأكدت الدراسة على ضرورة إدخال تعديل تشريعي لسد الثغرات التي يمكن أن تنفذ منها بعض الشركات للتهرب من أداء الضريبة وأهمها النتائج المترتبة على تطبيق نموذج إعادة التقييم والقيمة العادلة ومعالجة الفروق مع القيمة الدفترية، وكذلك الشهرة الناتجة عن الشراء والاستحواذ، وعمليات الاندماج والاستحواذ التي تتم عن طريق البورصة لأن ناتج التعامل في الأوراق المالية المقيدة في البورصة معفي من الضريبة، وكذلك تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق إيهما اقل والمخصصات وترحيل الخسائر في العقود طويلة الأجل وغيرها من المناطق المختلفة عليها

٤. دراسة رمضان، عارف محمد عبداللطيف (٢٠١٥). بعنوان أثر استخدام السعر المحايد على القياس الضريبي.

هدف البحث إلى الكشف عن أثر استخدام السعر المحايد على القياس الضريبي. استخدم البحث المنهج الاستقرائي. وقسم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسة. المبحث الأول تحدث عن القياس الضريبي كأحد محددات جذب الاستثمارات الأجنبية. أما المبحث الثاني عرض تطبيق السعر المحايد في التشريع الضريبي المصري. والمبحث الثالث والأخير استعرض تطبيقات السعر المحايد في التشريعات الضريبية الدولية. واختتم البحث بالإشارة إلى أن طريقة السعر الحر المقارن هي الأكثر استخداماً وملاءمة يليها طريقة التكلفة مضافاً إليها هامش الربح وأخيراً سعر إعادة البيع، وضرورة الإقصاد عن كافة المعلومات المطلوبة بشفافية من أجل رضا السلطات الضريبية عن طريقة تحديد السعر المحايد ، في كل من متطلبات استخدام سعر محايد لتحقيق إيرادات عادلة ، والالتزام بلوائح وقوانين الدولة، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، وتسهيل مراجعة أسعار تحويل الصفقات البيئية بين الأطراف ذوي العلاقة، والاستجابة للتعديلات المنطقية التي تتطلبها مصلحة الضرائب. وأخيراً أن الحصيلة الضريبية تختلف باختلاف طريقة تحديد السعر المحايد من قبل الشركات للأغراض الضريبية. وكذلك وإن لم تكن الحصيلة هي الهم الأكبر، إلا أن هناك أهداف واعتبارات أخرى هامة مثل القضاء على البطالة وغيرها من الأهداف. وأوصى البحث بإجراء مزيد من الدراسات في هذا المجال خاصة أن الدول المتقدمة مثل سويسرا تعزز العدول عن تمييز الشركات متعددة الجنسية امتيازات ضريبية، ومعرفة إذا كانت تتناسب مع البيئة المصرية أم لا.

٥. دراسة البسطويسى، مروة أحمد عبدالرحمن. (٢٠١٤) بعنوان مدخل محاسبي مقترح لتطبيق مبدأ

السعر المحايد في تسعير التحويلات الدولية: دراسة تطبيقية

هدف البحث إلى اقتراح محاسبي لتطبيق مبدأ السعر المحايد في تسعير التحويلات الدولية". وقد قام الباحث بدراسة مبدأ سعر التحويل المحايد، وتحديد منهجية قياس سعر التحويل - بمحاورها الثلاثة (مدخلات، عمليات تشغيل، ومخرجات) - للصفقات التي تتم بين فروع الشركات متعددة الجنسية

وبعضها البعض وفقا لهذا المبدأ، كما قام الباحث بإجراء دراسة مقارنة بين قواعد تسعير التحويلات في الدول المتقدمة (أمريكا وبريطانيا)، وقواعد تسعير التحويلات في مصر، بهدف تحديد أوجه القصور في القواعد المصرية، بالإضافة إلى أهم نقاط القوة في القواعد العالمية، والتي يمكن الاستفادة بها في البيئة المصرية. ومن خلال تلك الدراسة خلص الباحث إلى مدخل محاسبي مقترح لتطبيق مبدأ السعر المحايد بما يضمن تحقيق العدالة الضريبية والتزام الشركات متعددة الجنسية، يعمل كخطة إرشادية لكل من الشركات متعددة الجنسية، ومصلحة الضرائب المصرية، بهدف الحد من المشاكل الناتجة عن التلاعب في تسعير التحويلات. من جانب آخر، قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية، بهدف اختبار صحة فروض الدراسة، من خلال قائمتي استقصاء تم توزيعهم على فئتين، الأولى فئة مسؤولي الإدارة العليا والإدارة المالية، والحسابات، والضرائب بالشركات متعددة الجنسية العاملة في قطاع الأدوية، والثانية فئة مسؤولي إدارة الضرائب على الشركات المساهمة، وإدارة الضرائب على كبار ومتوسطي الممولين بمصلحة الضرائب العامة. وقد قام الباحث بتحليل نتائج قوائم الاستقصاء إحصائيا باستخدام برنامج SPSS 16، واستخلاص أهم النتائج بالإضافة إلى اختبار فروض البحث.

٦. دراسة Prem Sikka, Richard Murphy, 2015 بعنوان الضرائب الوحدوية: القاعدة الضريبية ودور المحاسبة.

هدف البحث إلى مسألة قيام الشركات متعددة الجنسيات بتحويل الأرباح من الولايات القضائية العالية إلى الضريبة المنخفضة و بيان العلاقة بين إعداد التقارير الضريبية والتقارير المالية ووضع ضوابط يعتمد عليها في تحديد الربح المحاسبي التقليدي غير المعدل كأساس لفرض الضرائب على دخل الشركات متعددة الجنسيات مع الاعتماد على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حيث تحتوي المعايير الدولية للتقارير المالية على العديد من العناصر الذاتية ضمن مفاهيمها المتعلقة بالإيرادات والمصروفات، لتوفير اليقين الذي يتطلبه إعداد التقارير الضريبية وما تتضمنه من مقومات المعالجة المحاسبية الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح بدون الحاجة لاجتهاد ..

توصلت الدراسة إلى وضع قاعدة الضرائب الموحدة لكيفية تحديد الدخل والنفقات الخاصة بالضرائب بين كافة الأطراف مما يوفر نهج المعاملات هذا أساسا محتملا لتطوير الضرائب الموحدة وتحديد قاعدة ضريبية مع تطوير المحاسبة الضريبية لاستيعاب أسس وطرق قياس أكثر ملاءمة للتعامل مع المتغيرات والعوامل الحالية كالقيمة العادلة والقيمة المضافة وضوابط موضوعية للسعر المحايد للمعاملة الضريبية.

٧. دراسة Matsui, K. (2017). بعنوان متى يجب على الشركة المصنعة تحديد سعرها المباشر وسعر الجملة في سلاسل التوريد ثنائية القناة

هدف البحث إلى بيان الآثار الاقتصادية الناتجة عن قيام الشركات متعددة الجنسيات من الاستفادة بالتغيرات في النظم الضريبية وتحويل الدخل المحقق من أنشطتها المختلفة من البلد الأصلي إلى البلد المضيفة لتلك الاستثمارات وما تحصل عليه من حوافز ضريبية، وفي هذه الحالة فإن الشركات متعددة الجنسيات تعمل على عملية سعر التحويل لتجنب الضرائب والحصول على حوافز تحويل الدخل الخاضع للضريبة إلى البلد المضيفة للاستثمار.

بالتالي التأثير على الاقتصاد الدولة في ظل الاعتماد على نظام محاسبي ضريبي منفصل ومستقل وإن كان من الأفضل العمل على طريقة تخصيص رسمية وفقاً لمستوى التشغيل للنشاط بما يحقق الرفاهية الاقتصادية بشكل متوازن بين كل من البلد الأصلي المضيفة للاستثمارات.

هدفت الدراسة إلى وضع نموذج لنظام المحاسبة الضريبية يمكن من خلاله الربط بين كل من الأنظمة المحاسبية لبلد الأصل والبلد المضيفة للاستثمارات بنظام محاسبي يحقق التوازن بين كل من النظام الضريبي لكل من البلدين بالاعتماد على طريقة تخصيص رسمية وفقاً لنسبة مستوى التشغيل بدلاً من الاعتماد على طريقة المحاسبة المستقلة.

توصلت الدراسة إلى تصميم نظام محاسبي ضريبي قادر على التعامل مع الشركات العاملة في أكثر من بلد واحد بما يقضى على قيام تلك الشركات بالتهرب الضريبي الدولي واستغلال أسعار التحويل والخسوع لمعدلات ضريبية منخفضة بما يحقق بذلك رفاهية الاقتصاد حيث أن الدراسة قد قدمت ثلاثة مقترحات وحقق نظام المحاسبة المستقل درجة أعلى من الرفاهية الاقتصادية للبلد الأصل، أما المقترحين الثانيتين فقد ساهما في توفير معلومات محاسبية ضريبية تحقق توازن الاقتصاد بين البلدين من خلال التخصيص الرسمي للضريبة.

فروض البحث:

بعد إجراء المراجعات الأدبية التي تشير إلى أن كل من عناصر ابتكار السوق، و عناصر جودة العلاقة تؤدي دوراً رئيسياً في التنبؤ لاستخدام خدمات منظمات الأعمال وفي سبيل ذلك فقد وضعت الباحثة الفرضيات الآتية:

الفرضيات:

H1: لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقضي منهم حول طريقة تحديد السعر المحايد الأكثر استخداماً من الوجهة الضريبية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

H2: لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقضي منهم الطريقة الأكثر ملاءمة لتحديد السعر المحايد من الوجهة الضريبية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

H3: لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقضي منهم بين توحيد الإجراءات والقواعد المحددة لتحديد السعر المحايد ومستوى المعلومات المحاسبية والضريبية من الوجهة الضريبية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

H4: لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقضي منهم حول أهمية جودة ومستوى المعلومات المحاسبية والضريبية التي يوفرها النظام الضريبي لتحديد السعر المحايد عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

H5: لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقضي منهم حول اختلاف الحصيلة الضريبية باختلاف طريقة تحديد السعر المحايد من قبل الشركات للأغراض الضريبية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الاطار النظري:

يمثل السعر المحايد أحد الآليات الضريبية المستخدمة في التشريع الضريبي المصري لمعالجة مشكلة التهرب الضريبي من ناحية والتأثير في المناخ الجاذب للاستثمار من ناحية أخرى وتتعاظم العلاقة التأثيرية المتبادلة بين السعر المحايد والاستثمارات في مجال الشركات متعددة الجنسيات وما يغلب عليها من صفة الأشخاص المرتبطة رغم الاستقلال القانوني للكيانات التابعة لها، ويؤثر هذا الارتباط على كافة الجوانب المحاسبية والضريبية بكافة صورها، الأمر الذي يمكن معه استخدام هذا الارتباط كوسيلة جذب أو طرد لهذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر تبعاً للسياسات التي تعتقها كل دولة.

ولا شك أن البعد الضريبي له أثره ومدلوله العميق في هذا المضمار مما ينبغي معه دراسة العلاقة التأثيرية المتبادلة بين كلا المتغيرين وكيفية الموازنة بين تعظيم الاستفادة المالية والاقتصادية من جذب تلك الاستثمارات، دون الأضرار بالحصيلة الضريبية للدولة. وقد أكدت التجارب العملية للتعامل مع الاستثمار الأجنبي باتباعه لأساليب عديدة سواء للتهرب من الضرائب أو تجنبها. أحمد، أسامة علي عبد الخالق. (٢٠١٢)

ويحكم اختيار ووضع سياسة لتسعير المعاملات البينية بين فروع الشركات متعددة الجنسية مجموعة من المعوقات والمحددات وهي:

١. تحويل الأرباح من بلد إلى آخر لمحاولة الاستفادة من الميزات الضريبية، حيث تسعى معظم الشركات متعددة الجنسية إلى تخفيض العبء الضريبي والتهرب منه، من خلال تحويل الأرباح من الدول ذات الأسعار الضريبية المرتفعة إلى الدول ذات الأسعار المنخفضة، تحت ستار أسعار التحويل).
٢. عدم ملائمة سعر التحويل المحايد في بعض الحالات، لعدم توافر المعلومات اللازمة لحساب السعر الحر المقارن، كما في الصناعات رأسية التكامل

٣. قد يؤدي فرض استخدام السعر المحايد لتسعير التحويلات بين الأطراف المرتبطة بالمنظمة إلى استخدام سعر تحويل داخلي، لأغراض تقييم المديرين والرقابة الإدارية، بخلاف سعر التحويل المستخدم للأغراض الضريبية. مما يتطلب مراعاة الآثار المترتبة على تسعير التحويلات اعتمادا على السعر المحايد (وبصفة خاصة السعر الحر المقارن) في تقييم الأداء، والرقابة الإدارية.

٤. اختلاف قوانين الضرائب بين الدول المختلفة، قد أعطى الحق لأكثر من سلطة ضريبية في فرض ضريبة على دخل الشركة متعددة الجنسية، مما قد يؤدي إلى حدوث ازدواج ضريبي البسيطومي، مروة أحمد عبدالرحمن. (٢٠١٤).

وعلى الرغم من أن سعر التحويل يحكم الصفقات التي تتم بين الوحدات الفرعية المختلفة لشركة واحدة محليا ودوليا، إلا أنه لا يمثل مشكلة على مستوى المحلي، على اعتبار أن كل هذه الوحدات تخضع لنفس القوانين والقواعد المنظمة ونفس الإدارة الضريبية. أما على المستوى الدولي، فيعتبر سعر التحويل مشكلة خلال الوقت الحاضر أو مستقبلا، وذلك لعدة أسباب أهمها اختلاف التشريعات المطبقة بكل وحدة فرعية، واختلاف الإدارات الضريبية الخاضعة لها، واختلاف السياسات المالية والنقدية بالدول المضيفة، المزاي النسبية لهذه الدول، ومدى استقرارها السياسي والاقتصادي، والمنافسة العالمية، وتقلبات سعر العملة الأجنبية.. الخ.

وبناء على ما تقدم، فقد تزايد عدد البلاد التي تركز اهتمامها بسعر التحويل، من خلال استخدام بيئة تشريعية متطورة ووسائل تنفيذ جديدة وتحول في السياسات المالية. وقد أدى ذلك إلى تزايد الضغط على الشركات متعددة الجنسية لإدارة مخاطر سعر التحويل بدقة أكبر، مما جعلها أهم قضية تواجه هذه الشركات أكثر من أي قضية ضريبية أخرى، ومن المتوقع أن تصبح هذه القضية متغيرا هاما ومؤثرا عليها بشكل حاسم خلال الفترة القادمة مطاوع، محمد الحميد. (٢٠٠٩)

إجراءات البحث:

أسلوب معالجة وتحليل البيانات:

في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعطي صورة واضحة عن الظاهرة التي نرغب بجمع البيانات عنها فهو يصف خصائص ومميزات المجتمع بصورة دقيقة وبضيق المزيد من الحقائق مما يساعد في فهم الظاهرة والتنبؤ بحدوثها. حيث كانت الدراسة ذات شق نظري لفهم أدوات السعر المحايد، وشق عملي وتم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS 24 لتحليل الاستبانة، واختبار فرضيات الدراسة

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع البحث المتمثل في العاملين في مصلحة الضرائب، إضافة إلى عدد من القياديين في جميع المستويات الإدارية في المصلحة بالإضافة عدد من الأكاديميين وقطاع التحصيل والإيرادات و تمت

الدراسة في عدد من الادارات التابعة للقطاع وفي مصلحة الضرائب المصرية ،حيث تراول نشاطها في المجال و تكمن مهمتها الأساسية في توفير خدمات ذات طابع مالي

عينة الدراسة:

وعدد العاملين الأخصائيين ١١٢ فردا وقد تم اختيار العاملين بهذه الإدارة لإمامهم بكيفية التعامل الضريبي مع الصفقات التي تتم بين الأطراف المرتبطة (الشركات المساهمة)-من مختلف المستويات ومؤهلاتهم العلمية كما ستوضحه الجداول الآتية

تم توزيع ١١٢ استمارة استبيان على عمال المشروع، استرجعت ٨٤ استمارة كما موضحة في الجدول رقم ١، وألغيت ٢٨ استمارة نظرا لعدم إجابة بعض عينات الدراسة على كامل أسئلة الاستبيان.

جدول ٢: الاستثمارات الموزعة والمستلمة من مجتمع الدراسة

المستلمة	الموزعة	الاستثمارات
١٥	٢٠	إدارة رقم ١
٢١	٢٣	إدارة رقم ٢
٣٩	٦٠	إدارة رقم ٣
٩	٩	مسؤولين في المصلحة
٨٤	١١٢	الإجمالي

منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لكونه المنهج المناسب لدراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، ويتم الاعتماد في جمع البيانات على المصادر الثانوية من الكتب والأبحاث والرسائل العلمية والدوريات والمصادر الأولية وتتكون من استبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض، للحصول على المعلومات المطلوبة،

كما يتم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS 24 لتحليل الاستبانة، واختبار فرضيات الدراسة

مبررات اختيار منهج البحث وخطوات تنفيذه:

تم اختيار منهج البحث اعتمادا على :

المحاولة في التوازن بين شمول وعمق محتوى منهج الدراسة حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وفقا لنوع الدراسة الذي يدرس المشاركين في أنشطة التحصيل الضريبي و حالة الدراسة وهى حل مشاكل السعر المحايد بالنظام الضريبي المصري ، فلا يقتصر المنهج الوصفي على منهجيات البحث الكمي أو البحث الجندري، ولكنه يستخدم عناصر من كليهما.

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يحاول وصف وتحليل لدور السعر المحايد بالنظام الضريبي المصري على تحسين أداء الأداء الاقتصادي المستدام ، وهذا المنهج من أكثر المناهج استخداما في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية ولأنه يناسب الظاهرة موضوع الدراسة.

يتم استخدام المنهج الوصفي وهذا المنهج هو ذلك الجندر من البحوث التي يتم بواسطتها استجواب عينة من أفراد مجتمع الدراسة بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها وتفسيرها، دون أن يتجاوز ذلك إلى دراسة العلاقة أو استنتاج الأسباب، ويتم استجواب عينة الدراسة من خلال أدوات من ضمنها الاستبانة العساف، & تمام عودة. (٢٠١١). وتستخدم الباحثة هذا المنهج لوصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها وتفسيرها من خلال الأداة التي يتم تطبيقها للتعرف علي دور نظم المعلومات المالية و البيئية لتحسين أداء الموارد البشرية في ظل أهداف التنمية المستدامة "دراسة ميدانية على بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة " من منظور طريقة تنظيم المجتمع

مصادر جمع البيانات:

وفقاً لأهداف الدراسة، تم الاعتماد على البيانات والمصادر الأولية والثانوية. حيث اعتمدت الدراسة في جانبها النظري على مراجعة الدراسات السابقة النظرية والتطبيقية في مجال التحصيل الضريبي والسعر المحايد

- وقد تم استخدام مصدرين أساسيين للمعلومات:
- المصادر الثانوية: حيث تم معالجة الإطار النظري للبحث ومصادر البيانات الثانوية التي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، وكذلك الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث وزيارة مواقع الإنترنت المختلفة ذات العلاقة.
- المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث تم جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسية للبحث، والتي صممت خصيصاً لهذا الغرض، وقد تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المختصين في مجال إدارة الأعمال والاقتصاد والموارد البشرية، وتم إجراء التعديلات اللازمة عليها حسب آراء المحكمين، ومن ثم وزعت استمارات على العاملين بإدارات عدد من إدارات مصلحة الضرائب والإدارات الحكومية العليا المشرفة عليها.

متغيرات البحث:

المتغير المستقل:

السعر المحايد:

السعر الذي يتم التعامل بمقتضاه بين شخصين غير مرتبطين أو أكثر، ويتحدد وفقاً لقوى السوق وظروف التعامل، إجراءات السعر المحايد من خلال تفعيل أسس القياس الموضوعية.

المتغير التابع:

النظام المحاسبي الكفاء يؤدي إلى تقدير سليم للضريبة و إن هنالك ضعف في الإيرادات الضريبية بصورة عامة وإيرادات الضرائب المباشرة على وجه الخصوص وعدم التنسيق بين أقسام الإيرادات الضريبية

والإعفاءات أدت إلى تخفيض الحصيلة الضريبية مع تفشي ظاهرة التهرب الضريبي و تطوير النظام المحاسبي الضريبي الذي يعمل على الحد من الاجتهاد و الاعتماد على الأسس الموضوعية السليمة.

حدود البحث:

قام الباحثون بتناول دراسة المحاسبة عن السعر المحايد وفق الحدود التالية:
انطلاقاً من طبيعة البحث وأهميته وأهدافه ستقوم الباحثة بإجراء دراسة الحالة ميدانياً على عدد من العاملين بمصلحة الضرائب (إدارة التحصيل) وسوف تقتصر الدراسة على مصلحة الضرائب المصرية في مصر، تقتصر الدراسة على الحدود التالية :

١. المحدد البشري : اقتصر المجال البشري للدراسة علي القيادات العاملة والعاملين في مصلحة الضرائب في مصر .

٢. المحدد المكاني : تمثل الحدود المكانية في مصلحة الضرائب في مصر .

٣. المحدد الزمني : تقتصر الدراسة على البيانات المتوافرة عن السعر المحايد في مصر محل الدراسة حتى عام ٢٠٢٢

٤. المحدد الموضوعي : تحدد نتائج الدراسة مشكلات تطبيق السعر المحايد بمصلحة الضرائب المصرية ومقترحات علاجها والإجراءات المستخدمة لجميع البيانات وتحليلها .

مكونات الاستمارة المستخدمة في جمع المعلومات:

القسم الأول: البيانات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، والتي تمثلت في (العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي)

القسم الثاني : فحص لقياس درجة ممارسة حل مشاكل السعر المحايد بالنظام الضريبي المصري ،حيث تم تقسيم هذا الجزء إلى ٣ محاور، المحور الأول يوضح الآثار الضريبية للسعر المحايد ، أما محور الثاني فهو يخصص يوضح أثر مستوى المعلومات المحاسبية والضريبية علي السعر المحايد والإجراءات والقواعد المتبعة أما محور الثالث يوضح الطريقة الأكثر ملاءمة لتحديد السعر المحايد وطرق تحديده والجدول رقم ٢ سيوضح ذلك أكثر .

جدول (٣): يوضح محاور الدراسة وعدد فقرات كل بعد

عدد الفقرات	الفقرات	محاور الأثر
١٠	١٠-١	الآثار الضريبية للسعر المحايد
١٤	١٤-١١	أثر مستوى المعلومات المحاسبية والضريبية علي السعر المحايد والإجراءات والقواعد المتبعة
١٤	٣٨-١٥	الطريقة الأكثر ملاءمة لتحديد السعر المحايد وطرق تحديده
٣٨	-	إجمالي فقرات الاستبيان

المصدر: إعداد الباحثة.

وقد تم استخدام ليكارت (LIKERT) الخماسي في توزيع أوزان إجابات أفراد العينة، وتتمثل هذه الأوزان في (نعم جداً بنعم، محايد، لا، لا جداً) ولكل وزن اتجاهه، كما هو موضح في الجدول رقم ٣.

النتائج:

تحليل وتفسير النتائج للقسم الأول:

الجدول (٤) يوضح خصائص عينة الدراسة ن=٨٤

م	الفئة	الجنس	التكرار	النسبة
١	العمر	أقل من ٣٠ عاماً من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ عاماً من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ عاماً أكثر من ٥٠ عاماً	١١ ٢٣ ٣٧ ١١	١٣% ٢٨% ٤٦% ١٣%
٢	المؤهل	دبلوم متوسط بكالوريوس دبلومات عليا دراسات عليا	٩ ٤٢ ١٦ ١٥	١١% ٥١% ١٩% ١٩%
٣	العمل الحالي	مأمور ضرائب رئيس قسم مدير إداري مدير برامج ضريبية	٧٥ ٣ ٢ ٤	٩١% ٣% ٢% ٦%
٤	الخبرة	أقل من ٥ سنوات من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات من ١٠ إلى أقل من ٢٠ سنة أكثر من ٢٠ عاماً	١٢ ٢٤ ٣١ ١٥	١٥% ٢٩% ٣٨% ١٨%

عرض وتحليل النتائج بالاعتماد على رزمة التحليل الإحصائي SPSS 24

يتلاحظ من الجدول السابق:

١. أن ٤٦% منهم - عمره من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ عاماً ، وأن ٢٨% عمره من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ عاماً

٢. أن ٥١% منهم من الحاصلين على بكالوريوس ، ١٩% دبلومات عليا

٣. أن ٩١% منهم يعملون مأمور ضرائب، وأن ٦% منهم مدير برامج ضريبية.

٤. أن ٢٩% خبرته تتراوح من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات، ٣٨% خبرة من ١٠ سنوات إلى ٢٠

سنة و ١٥% خبرة أقل من ٥ سنوات و ١٨% خبرة أكثر من ٢٠ عام

هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة في تقديراتهم لتعزيز مفاهيم السعر المحايد بالنظام الضريبي المصري تعزى لمتغيرات كل من: الخبرة، العمر، المؤهل؟
للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تعزيز مفاهيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب متغيرات الخبرة، العمر، والمؤهل، والجدول أدناه يوضح ذلك

جدول (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

لدرجة تعزيز مفاهيم السعر المحايد بالنظام الضريبي المصري حسب الخبرة، والعمر، والمؤهل

الأثار الضريبية للسعر المحايد	الأثار الضريبية للسعر المحايد	الأثار الضريبية للسعر المحايد			
٣.٨٥	٣.٨٣	٣.٨٧	س	أقل من ٥	الخبرة
٠.٤٨٦	٠.٦٧٢	٠.٧٤٤	ع	سنوات	
٣.٧٩	٣.٥٩	٣.٨٠	س	أكثر من ٢٠	
٠.٣٨٩	٠.٥١٩	٠.٦٤٣	ع	عاماً	
٣.٨٠	٣.٦٨	٣.٨٣	س	أقل من ٣٥	العمر
٤.١٨	٠.٥٩٣	٠.٦٧١	ع		
٣.٨٣	٣.٦٩	٣.٨٣	س	أعلى من ٣٥	
٤.٤٠	٠.٥٩٨	٠.٦٩٦	ع		
٣.٨١	٣.٥٢	٣.٩١	س	متوسط	المؤهل
٤.١٥	٠.٤٧٨	٠.٦٢٠	ع		
٣.٨٣	٣.٨٩	٣.٧٣	س	عالي	
٠.٤٤٩	٠.٦٦٢	٠.٧٤٦	ع		

عرض وتحليل النتائج بالاعتماد على رزمة التحليل الإحصائي SPSS 24

س = المتوسط الحسابي ع = الانحراف المعياري

يبين الجدول (٧) تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تعزيز مفاهيم السعر المحايد بالنظام الضريبي المصري بسبب اختلاف الخبرة، والعمر، والمؤهل.

وبدل ذلك على أن أفراد العينة على قدر كبير لفهم قيمة السعر المحايد بالنظام الضريبي المصري واثره على الاقتصاد .

الجدول ٦

يوضح المتوسط الحسابي المرجح العام والانحراف المعياري العام لإجابات عينة الدراسة حول أبعاد
السعر المحايد بالنظام الضريبي

الرقم	السعر المحايد بالنظام الضريبي	المتوسط الحسابي المرجح العام	الانحراف المعياري العام	الوزن
٠١	الأثار الضريبية للسعر المحايد	١.٤٩٥٥	٠.٦١٦٥٥	لا
٠٢	أثر مستوى المعلومات المحاسبية والضريبية على السعر المحايد والإجراءات والقواعد المتبعة	١.٧٩٤٦	٠.٧٤٥٠١	محايد
٠٣	الطريقة الأكثر ملاءمة لتحديد السعر المحايد وطرق تحديده	١.٧٩٣٧	٠.٧٤٥٥٤	محايد

عرض وتحليل النتائج بالاعتماد على رزمة التحليل الإحصائي SPSS 24

نتائج أبعاد الآثار الضريبية للسعر المحايد:

الجدول رقم ٧: يبين المتوسط الحسابي المرجح العام والانحراف المعياري العام لإجابات عينة الدراسة حول الآثار الضريبية للسعر المحايد

م	الآثار الضريبية للسعر المحايد	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	الوزن
١	استخدام سعر محايد لتحقيق إيرادات عادلة.	١,٦٤٢٩	٠,٧٢٤٣٤	لا
٢	اختيار الطريقة المناسبة لتحديد السعر المحايد في ضوء الطرق الواردة في القانون واللائحة التنفيذية.	١,٨٢١٤	٠,٦٩٠٣٨	محايد
٣	زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.	١,٣٢١٤	٠,٦٦٣٥٢	لا
٤	الإقصاص عن كافة المعلومات المطلوبة بدقة.	١,٥١٧٩	٠,٦٦٠٣٣	لا
٥	الإقصاص عن كافة المعلومات المطلوبة بشفافية.	١,٣٥٧١	٠,٥٨٥٥٤	لا
٦	تسهيل مراجعة أسعار تحويل الصفقات البينية بين الأطراف ذوي العلاقة.	١,٢٨٥٧	٠,٦٧٩٩٥	لا
٧	الاستجابة للتعديلات المنطقية التي تطلبها مصلحة الضرائب.	٢,١٢٥٠	٠,٦٣٤٢٥	محايد
٨	إدراك أهمية السعر المحايد لدى القيادات الضريبية	١,١٩٦٤	٠,٥٥٣٣٣	لا

م	الآثار الضريبية للسعر المحايد	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	الوزن
٩	توافر التدريب لمأموري الضرائب وترك إجراءات الفحص للاجتهاد الشخصي.	١,١٩٦٤	٠,٥٥٣٣٣	لا
١٠	إفصاح الشركات المتوافقة مع مبدأ الحياد عن المعلومات الشاملة والدقيقة للإدارات الضريبية.	١,٣٧٥٠	٠,٧٢٧٧٠	لا
-	المتوسط الحسابي المرجح و الانحراف المعياري العام	١.٤٩٥٥	٠.٦١٦٥٥	لا

عرض وتحليل النتائج بالاعتماد على رزمة التحليل الإحصائي SPSS 24

المناقشة:

تبين النتائج المتحصل عليها من الجدول رقم ٩ أن السعر المحايد محل الدراسة لا يلتزم بمبادئ وأبعاد المسؤولية الاقتصادية وضعف الأداء الاقتصادي حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح العام ١.٤٩٥٥ وهو درجة غير موافق على سلم ليكرت مع تسجيل تشتت متوسط بانحراف معياري بلغ ٠.٦١٦٥٥، وترى الباحثة أن ذلك يعزى لضعف الإمكانيات الاقتصادية لتحديد السعر المناسب وحصيلته الضريبية. نتائج أبعاد أثر مستوى المعلومات المحاسبية والضريبية على السعر المحايد والإجراءات والقواعد المتبعة:

الجدول ٨:

يظهر المتوسط الحسابي المرجح العام والانحراف المعياري العام لإجابات عينة الدراسة حول بعد أثر

مستوى المعلومات المحاسبية والضريبية على السعر المحايد والإجراءات والقواعد المتبعة

م	أثر مستوى المعلومات المحاسبية والضريبية	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	الوزن
٠١	توفير المستندات المؤيدة لكيفية اختيار الطريقة وأسباب ومعايير الاختيار	١,٦٦٠٧	٠,٧٤٥٣٣	لا
٠٢	هيكل الملكية للمنشأة متضمناً الأطراف المرتبطة وطبيعة الارتباط سواء كان مباشر أو غير مباشر	١,٨٠٣٦	٠,٧٧٢٧١	محايد
٠٣	طبيعة نشاط المنشأة ومنتجاتها من السلع أو الخدمات	١,٦٠٧١	٠,٧٣٠٥٩	لا
٠٤	العوامل القانونية والاقتصادية المؤثرة في تسعير المعاملات	١,٧٣٢١	٠,٦٤٦٤٢	محايد
٠٥	الخطوات والإجراءات التي تمت لاختيار الطريقة المناسبة للسعر المحايد وطبيعة المعاملات	١,٨٢٩٣	٠,٧٥٧٤٣	محايد
٠٦	أسباب اختيار طريقة تحديد السعر المحايد المطبقة لكل نوع من المعاملات وكيفية احتسابه	١,٨٢١٤	٠,٨١١٤٤	محايد
٠٧	الأطراف المستقلة التي تم استخدامها للمقارنة	٢,٠٧١٤	٠,٨٠٥٨٢	محايد

م	أثر مستوى المعلومات المحاسبية والضريبية	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	الوزن
٠٨	العقود والاتفاقيات المبرمة مع الأطراف المرتبطة بشأن المعاملات التي تتم معها	١,٨٢١٤	٠,٦٩٠٣٨	محايد
٠٩	الدراسة المعدة بواسطة الشركة الأم بشأن تطبيق السعر المحايد	١,٦٦٠٧	٠,٧٤٥٣٣	لا
١٠	توفير المستندات المؤيدة لكيفية اختيار الطريقة وأسباب ومعايير الاختيار.	١,٨٠٣٦	٠,٧٧٢٧١	محايد
١١	السعر المحايد القضية الأهم التي تولاه الشركات متعددة الجنسية وذلك بعد ضريبة الأرباح التجارية والصناعية	١,٨٣٩٣	٠,٧٥٧٤٣	محايد
١٢	الشركات المتعددة الجنسيات الصورة الغالبة للاستثمار العربي والأجنبي في مصر.	١,٨٢١٤	٠,٨١١٤٤	محايد
١٣	يتأثر السعر المحايد سلباً أو إيجاباً باستقرار سعر الصرف	٢,٠٧١٤	٠,٨٠٥٨٢	محايد
١٤	يتأثر السعر المحايد سلباً أو إيجاباً باستقرار البيئة الأمنية والاقتصادية والقانونية.	١,٨٢١٤	٠,٦٩٠٣٨	محايد
-	المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري العام	١,٧٩٤٦	٠,٧٤٥٠١	محايد

عرض وتحليل النتائج بالاعتماد على رزمة التحليل الإحصائي SPSS 24

المنافشة:

تبين نتائج الدراسة المتحصل عليها من الجدول رقم ١٠ أن مستوى المعلومات المحاسبية والضريبية علي السعر المحايد والإجراءات والقواعد المتبعة محل الدراسة لا تلتزم بلوائح ومبادئ نظام الإدارة البيئية، فلقد بلغ المتوسط الحسابي المرجح العام ١,٧٩٤٦ وانحراف معياري عال وصل إلى ٠,٧٤٥٠١ وبالرغم من أن أفراد عينة الدراسة التزموا الحياد تجاه هذا البعد إلا أن الفقرة رقم ٠١ تؤكد وتدل على توفير المستندات المؤيدة لكيفية اختيار الطريقة وأسباب ومعايير الاختيار كما تبرز الفقرة رقم ٠٣ كذلك على قلة وضعف اهتمام السعر المحايد لطبيعة نشاط المنشأة ومنتجاتها من السلع أو الخدمات.

نتائج أبعاد الطريقة الأكثر ملاءمة لتحديد السعر المحايد وطرق تحديده:

الجدول ٩: يظهر المتوسط الحسابي المرجح العام والانحراف المعياري العام لإجابات عينة الدراسة حول

بعد الطريقة الأكثر ملاءمة لتحديد السعر المحايد وطرق تحديده

م	البعد البيئي	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	الوزن
٠١	سهولة الفهم والتطبيق.	١,٦٦٠٧	٠,٧٤٥٣٣	لا
٠٢	تحقيق أقصى عوائد ممكنة لمصلحة الضرائب.	١,٨٠٣٦	٠,٧٧٢٧١	محايد
٠٣	تحسين العلاقات مع السلطات الضريبية.	١,٦٠٧١	٠,٧٣٠٥٩	لا

م	البعد البيئي	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	الوزن
٠٤	مراعاة التشريعات والعقوبات الضريبية.	١,٧٣٢١	٠,٦٤٦٤٢	محايد
٠٥	مقابلة المنافسة .	١,٨٣٩٣	٠,٧٥٧٤٣	محايد
٠٦	تخفيض العبء الضريبي.	١,٨٢١٤	٠,٨١١٤٤	محايد
٠٧	سهولة الفهم.	٢,٠٧١٤	٠,٨٠٥٨٢	محايد
٠٨	تميز بالسهولة والبساطة ولها الأولوية في التطبيق	١,٨٢١٤	٠,٦٩٠٣٨	محايد
٠٩	تصلح في حالات خاصة وهي إنتاج سلعة مميزة أو غير شائعة وفي عقود التوريدات أو المقاولات والخدمات.	١,٨٠٣٦	٠,٧٧٢٧١	محايد
١٠	تفيد في التأكد من صحة الإقرارات الضريبية التي تقدمها الشركات ذات المعاملات الدولية بشأن عمليات المنشأة الدائمة	١,٦٠٧١	٠,٧٣٠٥٩	لا
١١	يتم تحديدها على أساس السعر العادل والذي يتحدد وفقاً لقوى السوق وظروف التعامل	١,٧٣٢١	٠,٦٤٦٤٢	محايد
١٢	أي طرق ملائمة يوافق عليها مصلحة الضرائب	١,٨٣٩٣	٠,٧٥٧٤٣	محايد
١٣	يسمح للإدارة الضريبية بإدخال التعديلات وصولاً للسعر العادل.	١,٨٢١٤	٠,٨١١٤٤	محايد
١٤	يتم تطبيق مفهوم السعر العادل على المنشآت المرتبطة بعلاقة التبعية أخذ بمبدأ عدم التمييز.	٢,٠٧١٤	٠,٨٠٥٨٢	محايد
-	المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري العام	١,٧٩٤٦	٠,٧٤٥٠١	محايد

عرض وتحليل النتائج بالاعتماد على رزمة التحليل الإحصائي SPSS 24

المناقشة:

تبين نتائج الدراسة المتحصل عليها من الجدول رقم ١١ أن الطريقة الأكثر ملاءمة لتحديد السعر المحايد وطرق تحديده محل الدراسة لا تلتزم بلوائح ومبادئ نظام الإدارة الضريبية، فلقد بلغ المتوسط الحسابي المرجح العام ١.٧٩٤٦ وبانحراف معياري عال وصل إلى ٠.٧٤٥٠١ وبالرغم من أن أفراد عينة الدراسة التزموا الحياد تجاه هذا البعد إلا أن الفقرة رقم ٠١ تؤكد وتدل على عدم التزام بسهولة الفهم والتطبيق. كما تبرز الفقرة رقم ٠٣ كذلك على قلة وضعف اهتمام ب تحسين العلاقات مع السلطات الضريبية..

تخلص إلى النتائج التالية:

على ضوء ما عرض في هذه الدراسة، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يوجد للسعر المحايد دور معنوي ذو دلالة إحصائية لتفعيل وإرساء طريقة تحديد السعر المحايد الأكثر استخداماً من الوجهة الضريبية في المجتمع عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.005)$.
- يوجد للسعر المحايد دور معنوي ذو دلالة إحصائية لتفعيل وإرساء الطريقة الأكثر ملاءمة لتحديد السعر المحايد من الوجهة الضريبية في المجتمع عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.005)$.
- يوجد للسعر المحايد دور معنوي ذو دلالة إحصائية لتفعيل وتوحيد الإجراءات والقواعد المحددة لتحديد السعر المحايد ومستوى المعلومات المحاسبية والضريبية من الوجهة الضريبية في المجتمع عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.005)$.
- يوجد للسعر المحايد دور معنوي ذو دلالة إحصائية لتفعيل وإرساء أهمية جودة ومستوى المعلومات المحاسبية والضريبية التي يوفرها النظام الضريبي لتحديد السعر المحايد في المجتمع عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.005)$.
- يوجد للسعر المحايد دور معنوي ذو دلالة إحصائية لتفعيل وإرساء حول اختلاف الحصيلة الضريبية باختلاف طريقة تحديد السعر المحايد من قبل الشركات للأغراض الضريبية في المجتمع عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.005)$.

التوصيات:

- خرج الباحثين بمجموعة من التوصيات اعتماداً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة وهي:
- من خلال ما جاء في هذه الدراسة، وبناء على النتائج العامة المتوصل إليها، يمكننا تقديم بعض التوصيات التي ترى الباحثة أنها تتماشى مع ما تم التوصل إليه في هذه الدراسة على النحو التالي:
- الاطلاع على تجارب الدول الأخرى في ميدان تطبيق السعر المحايد، و جودة خدمات الإدارة الضريبية، فمثلاً من البلدان المتقدمة القريبة منا نجد فرنسا قطعت أشواطاً مهمة ومن البلدان العربية، على سبيل المثال لا الحصر، نذكر التجربة الأردنية.
 - يتطلب تطبيق السعر المحايد قيام المصلحة بإجراء دراسة لقواعد تحديد السعر المحايد بهدف التأكد من تحقيق كل شخص من الأشخاص المرتبطة أرباحاً تتناسب مع مساهمته الاقتصادية في الأرباح المحققة ويترتب على ذلك - في حالة المنشآت متعددة الجنسيات - التأكد من حصول كل دولة من الدول التي يعمل بها الأشخاص المرتبطة على نصيبها العادل من الضريبة لذلك يجب على كل منشأة أن تقوم ببذل الجهد اللازم للالتزام بمبدأ السعر المحايد وتوفير كافة المستندات المؤيدة لذلك.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. أحمد، أسامة علي عبدالخالق. (٢٠١٢). مدى التوافق بين أحكام السعر المحايد ضريبياً ومتطلبات بناء المناخ الجاذب للاستثمار في مصر. المؤتمر الضريبي الثامن عشر: نحو نظام ضريبي ملائم لمواجهة التحديات المعاصرة، مج ١ ، القاهرة: الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب ، مصر و برايس و تر هاوس كوبرز ، السعودية، ١ - ٥٢
٢. البسطويسى، مروة أحمد عبدالرحمن. (٢٠١٤). مدخل محاسبي مقترح لتطبيق مبدأ السعر المحايد في تسعير التحويلات الدولية: دراسة تطبيقية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع ٢٤ ، ١٥٥ - ١٨٤ ...
٣. البسطويسى، مروة أحمد عبدالرحمن. (٢٠١٤). مدخل محاسبي مقترح لتطبيق مبدأ السعر المحايد في تسعير التحويلات الدولية: دراسة تطبيقية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع ٢٤ ، ١٥٥ - ١٨٤ .
٤. حماد، ياسمين طارق عبدالعال، أحمد، خالد حسين، و عبدالفتاح، محمد عبدالفتاح محمد. (٢٠١٩). أثر خصائص الوحدات الاقتصادية على متطلبات الأداء المهني للفاحص الضريبي لضبط مخاطر الفحص الضريبي. الفكر المحاسبي، مج ٢٣، ع ١٤ ، ٣٠٨ - ٣٣٧ ..
٥. رمضان، عارف محمد عبداللطيف. (٢٠١٥). أثر استخدام السعر المحايد على القياس الضريبي. المؤتمر الضريبي الثاني والعشرين: تطوير النظام الضريبي المصري في ضوء متطلبات الاستثمار والتنمية، مج ٣ ، القاهرة. العباسية: الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، ١ - ٤٠ .
٦. العساف، & تمام عودة. (٢٠١١). إلزامية حكم المحكم. دراسات: علوم الشريعة والقانون ص ٣٨ (١).
٧. محمد، حازم هاشم. (٢٠٢١). دور طرق التسعير التحويلي في تعزيز تقييم أداء الوحدات الاقتصادية: دراسة تطبيقية في مجموعة آلان لإنتاج الكوانتر. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مج ١٧، ع ٥٥٤ ، ٥١٠ - ٥٣٥ .
٨. محمد، عيد سعيد. (٢٠٢٠). مفهوم السعر المحايد "Transfer Price" فى ضوء أحكام قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته. إدارة الأعمال، ع ١٦٨ ، ٣٨ - ٣٩ .
٩. مطاوع، محمد عبدالحميد. (٢٠٠٩). أثر مبدأ سعر التحويل المحايد ALP على الأرباح والالتزام الضريبي للشركات متعددة الجنسية العاملة في مصر: دراسة نظرية تطبيقية. آفاق جديدة للدراسات التجارية، مج ٢١، ع ١، ٢ ، ١٨٩ - ٢٤٣ .

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Matsui, K. (2017). When should a manufacturer set its direct price and wholesale price in dual-channel supply chains?. *European Journal of Operational Research*, 258(2), 501-511
2. Sikka, P., & Murphy, R. (2015). Unitary taxation: Tax base and the role of accounting. Available at SSRN 2633997.